



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ "دراسة تحليلية"

رسالة مقدمة
الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب
حافظ عبد الأمير أمين

بإشراف
أ.م.د. وفاء جعفر المهداوي

٢٠١٢ م

١٤٣٣ هـ

بغداد

المستخلص :

بعد انعقاد مؤتمر قمة الارض في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ ازداد اهتمام الاقتصاديين بالموضوعات المتعلقة بالبيئة ، التي ترتبط بعملية انجاح جهود التنمية من خلال دراسة الاقتصاد البيئي لتحديد حجم الضرر البيئي الذي يمكن ان يتفاقم في حالة اهمال البعد البيئي وعدم ادماجه في التنمية فكان لابد من ربط البرامج التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي مع البيئة وصولا لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق العلاقات والتفاعلات بين كل من البيئة والعوامل الاخرى المؤثرة والمتأثرة بها .

ولأجل التصدي ومواجهة الضرر البيئي كان لابد من دراسة تلك العلاقات والتي تتمثل في العلاقات الدالية بين كل من البيئة من جهة وبين الانسان والاقتصاد والتنمية والعولمة من جهة اخرى .

من خلال العلاقات الدالية آنفة الذكر برزت مجموعة من المشاكل ارتقت الى مستوى التحديات البيئية المتنوعة التي يواجهها العالم اليوم ، ولعل أكثر أجزاء العالم تأثرا بهذه التحديات وأقلها قدرة على معالجة آثارها هي الدول الفقيرة ، وقد لعب الانسان دورا بارزا في تغيير الشكل الطبيعي للبيئة وهو ما أطلق عليه فيما بعد الأخلل بالتوازن البيئي ، والذي حصل بفعل التطور التكنولوجي وأنماط الاستهلاك والأنتاج غير المستدام ويفعل العولمة مما أدى الى ارباك النظام البيئي على المستوى المحلي والمستوى العالمي ، وقد كان للسياسات البيئية الرشيدة المتبعة في بلدان العالم وخاصة المتقدمة منها دورا بارزا في التصدي لتلك التحديات ومحاولة التخفيف من آثارها السلبية على التنمية البشرية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة تحافظ على حقوق الاجيال المستقبلية .

ان هذه المشكلات البيئية بما أضحت عليه من خطورة تتطلب مواجهة عاجلة وعلامات متعددة لا يتحملها العلم وحده بل لابد من تدخل الدولة من خلال سياساتها البيئية وتنظيماتها الفعالة لتتبنى الحلول التي يتم التوصل اليها علمياً للمشكلات البيئية المذكورة سلفاً والتي يتم حلها بالاعتماد على الادوات المتعددة للسياسة البيئية وصولا لتحقيق اهدافها بحماية البيئة وخاصة في العراق الذي مر اقتصاده خلال اكثر من ثلاثة عقود مضت من القرن الماضي وبداية القرن الحالي بأزمات عدة جعلته في وضع اكثر سوءا مما كان عليه مطلع القرن العشرين ، مما افرز تحديات عديدة انعكست على مسار التنمية المستدامة ، فقد عاش العراق في ظل ازمت حروب وحصار اقتصادي وسياسات بيئية خاطئة أدت الى تدهور شديد للبيئة وعناصرها ، فتنامي دور الانسان والمجتمعات البشرية عبر ضغطها المتواصل وافراطها في استثمار مواردها او اطلاق الملوثات والنتائج العرضية لمخلفات التنمية والانشطة الاقتصادية التي عمقت من حدة التحديات البيئية الموجودة لا بل ولدت تحديات جديدة كان لها انعكاسات على التنمية المستدامة والبشرية يمكن تلخيصها من خلال مؤشرات عديدة بدلالة اهداف الالفية وبالاخص الهدف السابع الا وهو الاستدامة البيئية ، وان ابرز التحديات في البيئة العراقية : التلوث البيئي، التغيرات المناخية، التصحر والجفاف ، النفايات ، والضوضاء .

ومن اجل التصدي للتحديات البيئية وتقليل انعكاساتها على مسار التنمية المستدامة ومؤشراتها ، لابد من تبني سياسات بيئية وطنية ذات اهداف واليات ومضامين نوعية من خلال الاستفادة من تطبيقات دولية لسياسات بيئية ناجحة حققت اهدافها في تقليص التلوث والحد من التغيرات المناخية ومعالجة النفايات وتدويرها

وفي هذا المجال تم تبني بعض السياسات الألمانية المتبعة بما يلزم واقعنا فضلا عن سياسات اخرى طبقت في الصين .